

## أثر الائتمان المصرفي المحلي على سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي من الفترة 1970 م الى الفترة 2023 م

أ . د . محمد علي سالم الجريدي  
كلية الاقتصاد / جامعة الزاوية  
[Moh.jaridi@hotmail.com](mailto:Moh.jaridi@hotmail.com)

### الملخص

هذه الدراسة تناولت موضوع أثر الائتمان المصرفي المحلي على سعر الصرف الحقيقي في ليبيا من الفترة 1970 الى 2023 م ، حيث قام الباحث بدراسة العلاقة التي تربط أسعار الصرف مع الائتمان المصرفي المحلي، وأنَّ سعر الصرف هو ظاهرة نقدية تتأثر بشكل رئيسي بمعدل نمو الرصيد النقدي بالاقتصاد، فإنَّ مشكلة الدراسة تركزت في تأثير الائتمان المصرفي المحلي على سعر الصرف الحقيقي، ، إلا أنَّ حالة عدم الاستقرار التي شهدتها ليبيا أدت إلى تدهور في أسعار الصرف للعملة الليبية وكان له أثر على الاقتصاد الليبي ، بالإضافة إلى الانخفاض في حجم إيرادات النفط، أدت إلى تدهور ملحوظ في أسعار الصرف للعملة الليبية، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أسعار الصرف، وأنظمتها، والنظريات المفسرة لها، وقياس الآثار الاقتصادية لسعر الصرف الحقيقي على النشاط الاقتصادي من الفترة 1970م إلى 2023 م ، وتم استخدام المنهج الوصفي، والمنهج القياسي، وبحث إمكانية وجود علاقة المدى الطويل، ومن ثمَّ تقديم إطار تحليلي يوضح كيفية التعامل مع هذه المشكلة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي تعيشها ليبيا في الوقت الحالي، ومن أجل ذلك تم تطبيق نموذج (ARDL) ونموذج الإبطاء الموزع المحدود واستخدام بيانات سنوية والواردة في برنامج Eviews9، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنَّ سعر الصرف الحقيقي يتأثر بشكل سلبي مع الائتمان المحلي، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، ويتضح وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج، وفي الختام خلصت الدراسة مجموعة من التوصيات، وإنَّ أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي هو سعر الصرف.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الحقيقي، الائتمان المصرفي المحلي، الاقتصاد الليبي، نموذج (ARDL).

#### Abstract:

This study addressed the issue of the impact of local bank credit on the real exchange rate in Libya from the period 1970 to 2023 AD, where the researcher studied the relationship that links exchange rates with local bank credit, and that the exchange rate is a monetary phenomenon that is mainly affected by the rate of growth of the cash balance in the economy. The problem of the study focused on the effect of local bank credit on the real exchange rate. However, the state of instability that Libya witnessed led to a deterioration in the exchange rates of the Libyan currency and had an impact on the Libyan economy. In addition to the decrease in the volume of oil revenues, it led to a noticeable deterioration in Exchange rates for the Libyan currency. This study aims to know the exchange rates, their systems, and the theories that explain them, and to measure the economic effects of the real exchange rate on economic activity from the period 1970 AD to 2023 AD. The descriptive approach and the standard approach were used, and the possibility of a long-term relationship was investigated. Then, an analytical framework was presented that explains how to deal with this problem in light of the political and economic conditions that Libya is currently experiencing. To do this, the ARDL model, the limited distributed lag model, and the use of annual data contained in the 9Eviews program were applied. The results of the study showed that the exchange rate Real is negatively affected by local credit, and the existence of a long-term equilibrium relationship between the variables of the previous model demonstrates the existence of a long-term cointegration relationship between the variables of the model. In conclusion, the study concluded a set of recommendations, and the tool for linking the local economy to the international economy is the exchange rate.

#### 1-1- مقدمة.

تم انشاء المصارف في القرن السابع عشر وظهور نظام الائتمان او الاقراض، واغلب المدفوعات تتم بواسطة الودائع المصرفية، ان نشأة المصارف كانت اهمية في تحقيق الرقابة على النقود والسياسة النقدية . وحتى بداية خلق الائتمان المصرفي، لا توجد وسيلة التي يمكن بواسطتها تحقيق مرونة في التوسع النقدي والانكماش النقدي وخلالها التحكم في اسعار الفائدة تبعاً للحاجة الى الائتمان وعند انشاء المصارف التجارية الحديثة خلال القرن الثامن عشر، فلا يوجد سياسة نقدية موحدة

وثابتة، و كان هذا يتطلب الانتظار حتى يتطور النظام المصرفي والخاص بإنشاء المصارف المركزية و التي لها سلطة الرقابة على جميع المصارف التجارية المتنافسة داخل الدولة ،وأحد سياسات الاقتصاد الكلية في الاقتصاديات المفتوحة هو انسجام السياستين المالية والنقدية الوصول الي التوازن مع سياسة سعر الصرف الاسمي، ويمكن حالة ارتفاع العجز المالي تحت نظام سعر الصرف الثابت وهي تعتبر مثالا واضحا لعدم الانسجام ما بين سياسات الاقتصاد الكلية وسعر الصرف في الدول النامية، وهو في العادة ما يمول فيها العجز المالي كليا أو جزئيا من خلال الاصدار النقدي Money Creation ، وعدم التوافق Inconsistent هذا ، وفي السياسة المالية سوف ينجم عنه خلق للائتمان المحلي Domestic Credit Creation أي بما يفوق معدل الطلب المحلي علي النقود ، وهذا الاجراء سوف يترجم إلي فائض طلب علي السلع التجارية وغير التجارية وبالإضافة إلي الأصول الاجنبية، إن فائض الطلب علي السلع التجارية سوف ينعكس في شكل عجز تجاري وخسارة بالاحتياطيات ، وايضا زيادة في صافي القروض الأجنبية ، ولكن فائض الطلب علي السلع غير التجارية بدوره يرفع من أسعار هذه السلع، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي سينخفض ، ولكن هذا الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي بسبب التوسع في منح الائتمان سوف يقود إلى ابتعاد سعر الصرف الحقيقي RER عن قيمته التوازنية، اي ما يسمى بعدم التوازن Misalignment، وعند هذه الحالة إما أن يتم عكس السياسات، ووجدت العديد من الدراسات التي قامت بتحليل العلاقة ما بين سياسات الاقتصاد الكلي وسعر الصرف الحقيقي RER ، يوجد عدم التجانس بينهما في الاقتصاديات المفتوحة ، ولا توجد بها حرية حركة رؤوس الأموال وتقود إلي تقييم زائد للعملة المحلية، ويشير النموذج الكلاسيكي لـ ماندل وفلمنج Mondell - Flemming إلي ان السياسة النقدية والمالية التوسيعية المبالغ فيها تسبب عجزا في ميزان المدفوعات وايضا ارتفاعا في سعر الصرف الاسمي NER، وبذلك ينخفض سعر الصرف الحقيقي RER ولا يعتمد ذلك علي سرعة تسوية الأسعار المحلية، فإذا ما حدث ذلك فإن سعر الصرف الحقيقي RER من المتوقع أن يرتفع ، أي أن إشارة معامل فائض الائتمان المحلي سيكون موجبة .

ان الزيادة في الائتمان المحلي الذي لا تقابله زيادة في معدل النمو في الاقتصاد تحت أنظمة أسعار الصرف المرنة و يتوقع أن يؤدي التوسع النقدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وزيادة الطلب على السلع

غير القابلة للتبادل التجاري ومن ثم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. أما تحت أنظمة أسعار الصرف الثابتة فيتوقع ألا يترتب على التوسع النقدي أي تغير في سعر الصرف الحقيقي لأن هذا التوسع سيقابله تدفق للخارج لرأس المال.

## 1-2- مشكلة الدراسة.

يعتبر الائتمان المصرفي نشاطا مصرفيا غاية في الأهمية سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني أو بالنسبة لإدارة البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى. ولذلك فهو يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف آثاره الضارة على مستوى البنك أو المؤسسة المالية الوسيطة وإنما تصل أضراره إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامه. فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكلا الأمرين له آثار اقتصادية غاية في الخطورة ويسبب اختلالات هيكلية قد تصعب معالجتها. إن الائتمان يساعد في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع كما أنه يزيد من كفاءة عملية تخصيص الموارد الائتمانية سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج وهو كذلك يحدد مستوى الدخل القومي النقدي، حيث من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين (الائتماني) ضئيلا ويرتفع إذا كان كبيرا. وعليه فإن الائتمان يقوم اليوم بوظائف عديدة وهامة وله تأثير على أسعار الصرف ولم يعد ممكنا أن تستقيم أحوال الحياة الاقتصادية بدونه. فلم يعد الفقراء ومحدودي الدخل هم الذين يلتصقون طريق الائتمان بل إن الأغنياء هم أهم طالبي الائتمان والدولة أصبحت أكبر المقترضين في الوقت الحاضر. ومن خلال ذلك استمرت خطط التنمية في الاقتصاد الليبي ترسم و تنفذ في ظل سياسة اقتصادية توسعية مالية و نقدية و تجارية، و في مساهمة كبيرة للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بجانب القطاع العام، انخفضت القيود على التجارة الخارجية، وزاد كل من الانفاق الاستثماري والاستهلاكي الخاص و العام، بشكل ملحوظ بفعل السياسة النقدية التوسعية، حيث ازداد الائتمان المحلي و عرض النقود خلال فترة الدراسة وكان لها بالغ الاثر على مستوى الاداء الكلي للاقتصاد، ويلاحظ من نشرات مصرف ليبيا المركزي ان عرض النقود قد حقق نمو سنوي في فترة الدراسة، ويرجع ذلك هو النمو في الودائع تحت الطلب والعملية في التداول وشبه النقود، سبب في ذلك زيادة في الائتمان المحلي (القروض)، فالمشكلة هي ان الزيادة في الائتمان اكبر من الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يكون له تأثير على سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي.

### 1-3- اسئلة الدراسة.

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية:

- 1- ما هو سعر الصرف الحقيقي؟ ما هو وطرق قياسه ونظرياته؟
- 2- هناك علاقة بين سلوك سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي والائتمان المصرفي المحلي.
- 1-4- اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:
  - معرفة سعر صرف الحقيقي وطرق قياسه ونظرياته.
  - توضيح العلاقة بين الائتمان المصرفي المحلي وسعر الصرف الحقيقي من خلال تحليل البيانات والتحليل الاحصائي.

### 1-5- اهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على موضوع أثر الائتمان المصرفي المحلي على سعر الصرف الحقيقي في ليبيا من الفترة 1970 الى 2023، وبيان الآثار الاقتصادية لسعر الصرف الحقيقي على النشاط الاقتصادي و النظام النقدي السائد اي المتبع من قبل السلطات النقدية في ليبيا ، و يمكن الاستفادة من هذه الدراسة المؤسسات المالية و مراكز الأبحاث والتي تهتم بالبحوث المالية و النقدية ، و لما تكتسبه هذه الدراسة من أهمية وذلك من خلال التحليلات الوصفية والنماذج القياسية للوصول إلى نتائج رقمية واضحة والتي من خلالها يتم الوصول الى نتائج و طرح حلول وتوصيات للقائمين السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف وذلك باستخدام نتائج الدراسة عمليا .

### 1-6- فرضيات الدراسة.

- هناك علاقة سالبة بين الائتمان المصرفي المحلي وسعر الصرف الحقيقي في ليبيا.
- وجود علاقة توازن طويل الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.
- عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة.

### 1-7- حدود الدراسة.

- تكمن حدود الدراسة في الحدود الزمنية والحدود المكانية:
- الحدود الزمنية وهي تدرس الفترة من 1970 الى الفترة 2023.
- الحدود المكانية وهي دراسة تحليلية وقياسية عن الاقتصاد الليبي.

## 1-8- منهجية الدراسة.

تستخدم هذه الدراسة المنهج التحليل الوصفي والمنهج التحليلي الكمي (القياسي) بحيث يتم استعمال المنهج الوصفي للتعرض لسعر الصرف الحقيقي ومختلف أنواعه ومحدداته، ثم استخدام المنهج التحليلي الكمي من خلال تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي المحلي وسعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي وأهم الفترات التي مر بها.

## 1-9- الدراسات السابقة.

1-قام Edwards 1991 بدراسة سعر الصرف الحقيقي في مجموعة من الدول النامية شملت (12 دولة) بهدف تحديد اهم المتغيرات التي تحدد سلوك سعر الصرف الحقيقي في الاجل الطويل، وذلك من الفترة 1962-1984 وباستخدام بيانات ربع سنوية في حين تم تقدير باستخدام طريقة التغيرات المساعدة وخلصت الدراسة الى ان فائض عرض النقود متمثل بفائض الائتمان المحلي كان له الاثر السلبي على سعر الصرف الحقيقي.

2- ومن الدراسات التي حاولت تحديد العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي ومحدداته الاساسية (دراسة Mamta B. Chowdhry 1999)، على اقتصاد غينيا الجديدة مستخدما الصيغة المختزلة لنموذج Edwards (1991) في حين تم التقدير باستخدام طريقة التكامل المشترك ل جوهانسن Johansen Co-integration حيث كان الهدف من الدراسة هو تقديم نموذج ديناميكي لتحديد سعر الصرف الحقيقي مع التركيز على تأثير المتغيرات الاسمية والحقيقية في تحديد سعر الصرف الحقيقي في الاجل القصير والطويل، وانتهت الدراسة الى ان فائض الائتمان المحلي يتأثر بشكل سلبي على سعر الصرف الحقيقي وذلك عن الفترة 1970-1994 وباستخدام بيانات سنوية.

3- في دراسة اجراها Johan Mathisen (2003) على دولة مالاوي بهدف تتبع مسار سعر الصرف الحقيقي وتحديد اهم المتغيرات التي تؤثر على سلوكه في المدى الطويل، واعتمدت الدراسة على الصيغة المختزلة Edwards (1991) في تحديد نموذج سعر الصرف الحقيقي وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة التكامل المشترك ل جوهانسن وذلك من الفترة 1980-2002 وباستخدام بيانات ربع سنوية وجدت الدراسة ان التوسع في حجم الائتمان المحلي كان تأثيره ايجابيا على سعر الصرف الحقيقي وارجعت الدراسة هذا الاثر الايجابي لفائض الائتمان المحلي على سعر الصرف



الحقيقي الى التخفيضات التي تمت في سعر الصرف الاسمي والتي كانت مصاحبة لعملية التوسع النقدي الامر الذي خفض من تأثير هذا الاخير على المستوى العام للأسعار .

4- وفي دراسة مقارنة ما بين اسيا وامريكا اللاتينية اجراها Prema-chandra & Sarath (2003) Rajapatirana، بهدف تحليل اثر التدفقات الراسمالية على سعر الصرف الحقيقي في الاجل الطويل وخلصت هذه الدراسة الى ان فائض الائتمان المحلي كان يقود الى انخفاض سعر الصرف الحقيقي في كلا المجموعتين وغطت الدراسة الفترة الزمنية 1985-2000 مستخدمه بيانات سنوية في حين تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين ( Two-Stage Least Squares ).

## 2-1- الائتمان المصرفي.

2-1-1- مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته: إن الائتمان المصرفي في الاقتصاد يعني القدرة على الإقراض، او هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويقصد به في الاقتصاد أن يقوم الدائن بمنح المدين مدة زمنية يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها.

ويمكن تعريف الائتمان بأنه: الثقة التي يعطيها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء سعر فائدة متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (خطيب، 2004، ص4).

2-1-2- أنواع الائتمان المصرفي: هناك نوعان من الائتمان وهما الائتمان الخاص والائتمان العام. أ- الائتمان الخاص: ويكون متلقي الائتمان فيه فرداً أو شركة أو مؤسسة، أي أن متلقي الائتمان هو أحد أفراد القانون الخاص، سواء كان فرداً طبيعياً أو شخصية اعتبارية.

ب- الائتمان العام: ويكون متلقي الائتمان فيه هو الدولة أو شخصاً معنوياً من شخصياتها، كالبلديات والمجالس المحلية والولايات والمقاطعات.

2-1-3- أسس منح الائتمان: ان اسس الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد مستقرة ومتعارف عليها، وهي:

- أ- توفير الأمان لأموال المصرف: ويعني ذلك اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.
- ب- بمبدأ تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.
- ت- مبدأ السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف - النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدي الربحية والسيولة (عبدالغفار وآخرون، 1991، ص 140).

#### 2-1-4 صور المخاطر الائتمانية

- 1- مخاطر السيولة: هناك توافق بين سياسة منح الائتمان للعملاء ومع آجال مصادر أموال المصرف بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة المصرف على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض (بلعجوز، 2005، ص 7).
- 2- مخاطر التسعير: يجب على المصرف دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي من قبل إدارة المصرف.
- 3- المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل: عند منح المصرف لتسهيلات ائتمانية يجب أن تتناسب مع فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل اي ضمانات العميل.



4- مخاطر تقلب أسعار العملات: ان تقلب اسعار العملات قد تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

5- مخاطر التنفيذ: من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز المصرف على جمع المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة (الخطيب، 2005، ص153).

#### 6- مخاطر تخص المقرض

أ- أهلية المقرض وصلاحيه الاقتراض: لابد من الطبيعي أن يطمئن المصرف إلى أن المتعاقد على القرض له الحق في تمثيل المنشأة المقرضة، وأنه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته.

ب- السمعة الائتمانية للمقرض: من معرفة المعلومات التي يتم تجميعها عنه، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها. وتهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقرض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو أنه لا يوفي إلا بالضغط عليه. ويجب الاطمئنان إلى حسن نواياه وأمانته. وهذه الأمور وغيرها يكشفها الاستعلام عنه من السوق ومن المصارف وباسترجاع تجربة المصرف في التعامل معه في الماضي.

أ- السلوك الاجتماعي للمقرض: من المقرض معرفة طريقة معيشته وعلاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق. فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقرض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

2- المخاطر الخاصة بالنشاط التجاري الذي يزاوله المقرض: قد تختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية. فالإنتاج الزراعي بوجه عام يتأثر بعوامل مختلفة منها ما يتعلق بالظروف المناخية وتوافر المياه ومدى التعرض للآفات الزراعية، ومن

ثم فان المعروض من الحاصلات يتسم بالمرونة في الأجل القصير، في حين أن الطلب على هذه المحاصيل في الغالب غير مرن وخاصة بالنسبة للسلع الضرورية.

**2-1-5- دور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية:** يعتبر التوسع الائتماني من أهم المخاطر التي واجهت المصارف في الفترة الأخيرة ، وما جرى ليس ببعيد فالأزمة المالية العالمية عرضت القطاع المصرفي وعملية الائتمان إلى حالات من الإفلاس ، ومن المعروف أن إفراط البنوك في منح القروض طويلة الأجل كان من أهم أسباب الأزمة المصرفية وهذا ما أقر به بنك التسويات الدولية .في تقريره السنوي الصادر في عام 2008 وهذا ما يثير التساؤل الحذر عن الأسباب التي تدفع المصارف للجوء إلى مثل هذه الممارسات غير الصحية، والتي لا تزعزع استقرار النظام المالي فحسب، بل تسبب ضرر لمصلحتها على المدى الطويل.

**2-2- سعر الصرف الحقيقي:** تم تعريف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر صرف إحدى العملات بدلالة عملة أخرى، لهذا فإن سعر الصرف الحقيقي سوف يعادل سعر الصرف الإسمي الذي يتعدل طبقا للاختلافات بين المستويات النسبية للأسعار المحلية مع المعدلات النسبية للأسعار الأجنبية، ويعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهذا يعني أن سعر الصرف الحقيقي RER يعتبر مفهوماً حقيقياً يقيس الأسعار النسبية لسلعتين، هناك عدة عوامل تؤثر على سعر الصرف وهي (الغالبي، 2002، ص35):

1- عرض النقد: يرى الكلاسيك من خلال النظرية الكمية للنقود ان هنالك علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار (صقر، 1983، ص134- ص138)، وهي بنفس النسبة ونفس الاتجاه. وقد أكدت المدرسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا انه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك.

2-أسعار الفائدة: ان انتقال حركة رؤوس الأموال الدولية بين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثا عن الفائدة فالبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول فان ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها.

3-معدلات التضخم: التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف (علي وآخرون، 1986، ص7).

4- ميزان المدفوعات: ان التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي. ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فان ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات (زكي، 1987، ص107).

5-الموازنة العامة: الموازنة العامة للدولة تلعب دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى رفع سعر الصرف العملة المحلية.

2-2-1-سعر الصرف الحقيقي ( RER ) في الاقتصاد الليبي: هناك عدة مقاييس لحساب سعر الصرف الحقيقي ، ولكن الحساب الشائع هو مؤشر اسعار المستهلك، ومؤشر اخر هو السعر النسبي للسلع القابلة للتجارة على السلع الغير قابلة للتجارة، وسعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر اسعار، ولذلك اي انخفاض في RER يعتبر تحسنا حقيقيا، اما التخفيض الحقيقي ينتج عن ارتفاع في RER، أي يعني انخفاض اسعار السلع المحلية مقارنة مع السلع الاجنبية ، والجدول(1) يبين قيمة RER خلال فترة الدراسة من 1970 الى 2022 .وفي بداية تاريخ الدراسة اي في عام 1970 حقق سعر الصرف الحقيقي اقل انخفاض حيث بلغ ( 0.9219 ) دينار ولأكنه وصل الى اقصى نقطه له كان ذلك في فترة الدراسة اي عام 2005 حيث بلغ ( 2.5448 ) دينار اي بنسبه تغيير 1.7 % حيث كان في فترة السبعينات له ارتفاع ملحوظا ويختلف على فترة الثمانينات حيث حقق انخفاض خلال عدة سنوات فيها ولأكنه حقق ارتفاع في سنه 1981 بلغ 0.8535 دينار وفي فترة التسعينات كان له انخفاض ملحوظ خلال هذه الفترة، اما ما بعد فترة التسعينات كان في عام 2000

أقل مستوى له حيث بلغ ( 0.7563 ) دينار ، وأما الفترة الأخيرة وهي من عام 2010 الى 2014 كان في عام 2010 قد وصل الى ( 2.1125 ) دينار نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية مما سبب انخفاض في عام 2011 حيث بلغ 1.8874 ولأنه بدا في الارتفاع في الفترة اي في عام 2022 حيث وصل أعلى نقطه له في الارتفاع بلغ 4.9139 دينار . وكل هذه التغيرات في سعر الصرف الحقيقي ناتج عن التقلبات عن اسعار الصرف المحلية والعالمية و السياسات النقدية التي يتخذها المصرف المركزي وذلك تشجيعا لزياده الصادرات المحلية وتخفيض الواردات الاجنبية من السلع والخدمات.

جدول ( 1 ) سعر الصرف الحقيقي RER للدينار الليبي من الفترة 1970 – 2023

| السنوات | RER    | السنوات | RER    |
|---------|--------|---------|--------|
| 1970    | 0.9219 | 1997    | 0.5193 |
| 1971    | 0.9297 | 1998    | 0.5864 |
| 1972    | 0.9259 | 1999    | 0.6026 |
| 1973    | 0.7882 | 2000    | 0.7563 |
| 1974    | 0.8352 | 2001    | 1.0148 |
| 1975    | 0.8261 | 2002    | 2.1412 |
| 1976    | 0.8100 | 2003    | 2.4075 |
| 1977    | 0.8358 | 2004    | 2.3388 |
| 1978    | 0.6636 | 2005    | 2.5448 |
| 1979    | 0.8215 | 2006    | 2.4616 |
| 1980    | 0.8495 | 2007    | 2.2716 |
| 1981    | 0.8535 | 2008    | 2.1784 |
| 1982    | 0.8254 | 2009    | 2.1000 |
| 1983    | 0.7702 | 2010    | 2.1125 |
| 1984    | 0.7145 | 2011    | 1.8874 |
| 1985    | 0.6779 | 2012    | 1.8120 |
| 1986    | 0.7113 | 2013    | 1.7882 |
| 1987    | 0.6671 | 2014    | 1.8887 |
| 1988    | 0.6472 | 2015    | 1.7976 |
| 1989    | 0.6909 | 2016    | 1.4956 |
| 1990    | 0.6435 | 2017    | 1.1187 |
| 1991    | 0.6042 | 2018    | 1.0755 |
| 1992    | 0.5981 | 2019    | 1.3540 |
| 1993    | 0.605  | 2020    | 1.2930 |
| 1994    | 0.6136 | 2021    | 4.5286 |
| 1995    | 0.5566 | 2022    | 4.9139 |
| 1996    | 0.5315 | 2023    | 4.2001 |

من اعداد الباحث من خلال واقع البيانات ووفقا لنظرية القوة الشرائية وحيث ان: RER سعر الصرف الحقيقي. NER سعر الصرف الرسمي. Pw الرقم القياسي لأسعار المستهلك الأمريكي و الذي يمثل اسعار السلع الاجنبية. Pd الرقم القياسي للأسعار المحلية

$$RERppp = \frac{NER * P_w}{P_d}$$

## 2-2-2- تطور الائتمان المحلي المصرفي الاقتصاد الليبي EXD :-

الائتمان المحلي له دورا هاما في التأثير على عرض النقود المحلي ، والائتمان المحلي هو عبارة عن تسهيلات في شكل مبالغ نقدية، تمنحها المصارف التجارية و الاهلية لعملائها ، وتتمثل في السلفيات والسحب علي المكشوف ، وقروض عقارية ، وسلف اجتماعية ، وقروض اخرى ، والاهلية لعملائها ( مصرف ليبيا المركزي، 1966-2000) ، ومن خلال الجدول ، يلاحظ ان الائتمان المحلي كان ينمو بمتوسط سنوي قدره 15.49% خلال فترة الدراسة في حين كانت معدلات نموه متباينة خلال عقد السبعينيات و الثمانينيات التسعينيات ، حيث كان اعلى معدل له عام 1974 بمعدل 86.22 % اي فترة السبعينيات كان لها النصيب الاكبر من الائتمان، ويرجع ذلك الى الدور الكبير للمصارف التجارية في وضع الخطط و البرامج التنموية والتي تم تنفيذها في تلك الفترة، الا ان الزيادة الكبيرة في الائتمان عند بعض السنوات فأنها تعود الى الانخفاض الحاد الذي طرأ على اسعار النفط في الاسواق النفطية الدولية، والذي ادى الى حدوث عجز في الميزانية العامة، ولكن هناك سنوات تأخذ قيم سالبة نظرا لظروف الاقتصادي الذي تمر بها الدولة من سنوات الحصار التي فرضتها الامم المتحدة على ليبيا وكان ذلك له التأثير السلبي على الاقتصاد مما جعلت الدولة على تخفيض التوسع النقدي للمحافظة علي العجز في الميزانية او تخفيضه الى اقل شئ ممكن اما فيما يخص نسبة مساهمته في عرض النقود فيلاحظ انها لم تهبط عن 24% تقريبا خلال الفترة وفي المتوسط كان نسبته قد وصلت الي 61.77% خلال الفترة قيد البحث . كما يلاحظ ايضا بان حجم الائتمان المحلي قد سجل ادني مستوى له في عام 1970، وبمبلغ وقدره 96.2 مليون دينار، واعلى مستوى له كان عام 2013 وبمبلغ وقدره 18232.3 مليون دينار، ويرجع هذا الارتفاع في حجم الائتمان في العام 2013 الي التوسع في منح القروض السكنية والزراعية وقروض التحول للإنتاج .....الخ (الهيئة القومية ، 2002).

الأئتمان المحلي الإجمالي ومعدل النمو من الفترة 1970 الى 2023

| السنوات | الأئتمان المحلي الإجمالي | معدل النمو | السنوات | الأئتمان المحلي الإجمالي | معدل النمو |
|---------|--------------------------|------------|---------|--------------------------|------------|
| 1970    | 96.2                     | /          | 1997    | 4155.9                   | 6.15       |
| 1971    | 107.6                    | 11.85      | 1998    | 4530.2                   | 9.00       |
| 1972    | 148.0                    | 37.55      | 1999    | 5203.6                   | 14.86      |
| 1973    | 240.9                    | 62.77      | 2000    | 5584.0                   | 7.31       |
| 1974    | 448.6                    | 86.22      | 2001    | 6057.6                   | 8.48       |
| 1975    | 641.9                    | 43.09      | 2002    | 6357.8                   | 4.96       |
| 1976    | 739.5                    | 15.20      | 2003    | 6775.1                   | 6.56       |
| 1977    | 853.2                    | 15.36      | 2004    | 6510.3                   | -3.91      |
| 1978    | 926.0                    | 8.53       | 2005    | 6166.6                   | -5.28      |
| 1979    | 1040.4                   | 12.35      | 2006    | 7067.2                   | 14.60      |
| 1980    | 1321.2                   | 26.99      | 2007    | 8191.3                   | 15.91      |
| 1981    | 2167.7                   | 64.07      | 2008    | 10544.9                  | 28.73      |
| 1982    | 2162.0                   | - 0.26     | 2009    | 11812.7                  | 12.02      |
| 1983    | 2280.1                   | 5.46       | 2010    | 13044.6                  | 10.43      |
| 1984    | 2153.7                   | -5.54      | 2011    | 12786.6                  | -1.98      |
| 1985    | 2203.3                   | 2.30       | 2012    | 15899.5                  | 24.35      |
| 1986    | 2031.6                   | -7.79      | 2013    | 18232.3                  | 14.67      |
| 1987    | 2157.5                   | 6.19       | 2014    | 19958.1                  | 9.47       |
| 1988    | 2316.5                   | 7.37       | 2015    | 20212.8                  | 1.28       |
| 1989    | 2441.9                   | 5.41       | 2016    | 18770.3                  | -7.14      |
| 1990    | 3053.3                   | 25.04      | 2017    | 17446.6                  | -7.05      |
| 1991    | 3152.3                   | 3.24       | 2018    | 16448.3                  | 0.06       |
| 1992    | 3392.2                   | 7.61       | 2019    | 16912.7                  | 4.6        |
| 1993    | 3710.2                   | 9.37       | 2020    | 16996.9                  | 0.04       |
| 1994    | 3986.1                   | 7.44       | 2021    | 19637.2                  | 15.54      |
| 1995    | 4281.5                   | 7.41       | 2022    | 22971.0                  | 16.98      |
| 1996    | 3915.0                   | -8.56      | 2023    | 28510.4                  | 24.11      |

المصدر: النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي من الفترة 1966 – 2000 و المجلد رقم (54)، الربع الاول 2014 المجلد رقم (55)، الربع

الثالث 2015

### 3-1- قياس أثر الائتمان المصرفي المحلي على سعر الصرف الحقيقي في ليبيا

في هذا المبحث يتم استخدام الأساليب الحديثة لدراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي المحلي و سعر الصرف الحقيقي وهو أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات ( جوهانسون ويوسيليوس ) ونموذج تصحيح الخطأ، وأخيرًا اختبار جرانجر للعلاقة السببية لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة على الاقتصاد الليبي من خلال البيانات الواردة من مصرف ليبيا المركزي وتم تجميعها من قبل الباحث من الفترة 1970م الى الفترة 2023م ووضعها في جداول حتى تساعد في تحليلها والوصول الى نتائج يمكن الاستفادة منها في الاقتصاد.



#### - المنهجية التجريبية RER : EXD .

RER : سعر الصرف الحقيقي .

EXD : الائتمان المصرفي المحلي .

سيتم اختبار أثر الائتمان المصرفي المحلي على سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي من الفترة 1970 إلى الفترة 2023 ، باستخدام نموذج (ARDL) و نموذج الإبطاء الموزع المحدود واستخدام بيانات سنوية والواردة في برنامج **Eviews9**، حيث أن هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، و يمكن تطبيق ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستويات  $I(0)$  أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  أو خليط من الاثنين و لكن يجب ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية  $I(2)$  .، والذي يتطلب ضرورة التأكد من درجة تكامل السلاسل الزمنية (Integrated order) ، وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة Unit Roots test. والتي من أهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة اختبار ديكي فولر الموسع

(ADF) (Augmented Dickey– Fuller 1986, 1981, 1979) فإذا تم إثبات أن السلسلتين مستقرتين ومن نفس الرتبة، نستطيع الانتقال إلى تطبيق اختبار التكامل المشترك أو المتزامن (co-integration test) لتحقق من وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات، بالإضافة إلى إجراء اختبار السببية لجرانجر لتحديد طبيعة العلاقات في المدى القصير (Granger test).

#### 1- اختبار جذر الوحدة (The Unit Root test):

في المرحلة الأولى من القياس سيتم تحليل السلاسل الزمنية من أجل الحصول على نتائج موثوق بها لا تخضع للأنحدار الزائف، لتحديد ما إذا كانت هذه السلاسل مستقرة (stationary) أو غير مستقرة (non stationary)، ولتحديد رتبة التكامل (Integrated order) (Alhdiy et al, 2015) ؛ كما ينبغي التأكد من أنها لا تشمل على أي متغير متكاملة من الدرجة الثانية وفقاً لشروط تطبيق اختبار التكامل لجوهانسن، أحد أهم الاختبارات وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة، والتي يمكن الاعتماد عليها في اختبار جذر الوحدة من عدمه هو اختبار Augmented Dickey– Fuller (ADF)، ويعتمد اختبار (ADF) في دراسة استقرارية سلسلة المتغير على النماذج التالية (هنى وغراية: 2012، العدد 11) :

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \varphi_{j+1} \Delta C_{t-1} + \mu_t \dots \dots 1$$

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \varphi_{j+1} \Delta C_{t-1} + C + \mu_t \dots \dots 2$$

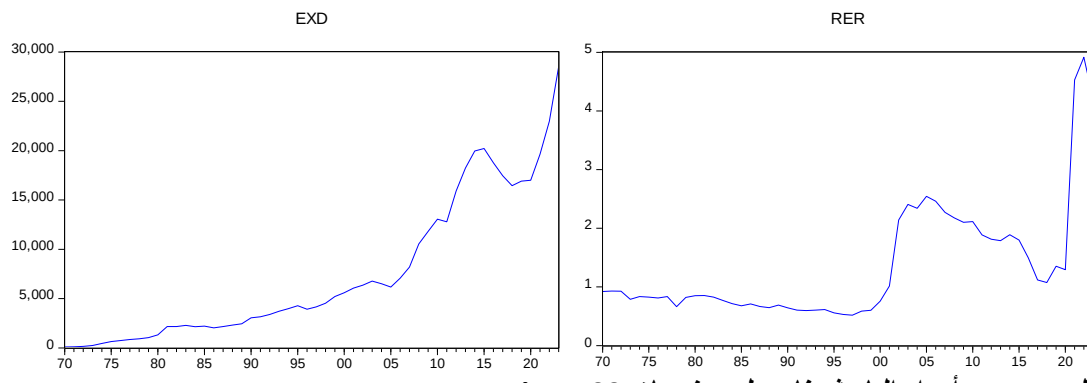
$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \varphi_{j+1} \Delta C_{t-1} + C + b_t + \mu_t \dots \dots 3$$

حيث يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: عدم سكون المتغير  $C =$  يحتوي جذر الوحدة  $H_0: \gamma < 0$

الفرضية البديلة: سكون المتغير  $C$  في مستواه = متكامل من الدرجة صفر  $H_a: \gamma = 0$

تم اجراء اختبار ديكي فولر الموسع بنماذج الثلاث (ثابت، واتجاه وثابت، ولأشياء) وباعتماد على معيار Bayesian Schwarz على كل المتغيرات محل الدراسة للكشف عن درجة استقراريتها. أوضحت النتائج عدم استقرارية هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة، مما أدى إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى. والجدول يوضح تلك النتائج على النحو التالي:



المصدر: من أعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews 09

تؤكد كل النتائج التي تم الحصول عليها من خلال اختبار ADF لتحديد مستوى استقرارية السلاسل، أن كل المتغيرات مستقرة بعد أخذ الفروقات الأولى لها؛ وأنه لا يوجد أي متغير متكامل من الدرجة الثانية؛ وبذلك علينا أولاً تحديد فترات الأبطاء (lags intervals)، لأن نتائج اختبارات التكامل المشترك تكون حساسة جداً لأختيار طول التأخر، ونتيجة لذلك يتم تطبيق نموذج VAR (Vector Autoregression) للبيانات من أجل إيجاد فترات الأبطاء المناسبة (Esra وأخرون: 2011) والجدول يوضح ذلك.



Endogenous variables: RER  
Exogenous variables: C  
Date: 07/15/24 Time: 11:40  
Sample: 1970 2023  
Included observations: 49

| HQ       | SC       | AIC      | FPE      | LR       | LogL      | Lag |
|----------|----------|----------|----------|----------|-----------|-----|
| 2.950050 | 2.974011 | 2.935402 | 1.102445 | NA       | -70.91735 | 0   |
| 1.602870 | 1.650791 | 1.573574 | 0.282449 | 65.92430 |           |     |
| *        | *        | *        | *        | *        | -36.55256 | 1   |
| 1.623029 | 1.694911 | 1.579085 | 0.284041 | 1.624022 | -35.68759 | 2   |
| 1.677814 | 1.773656 | 1.619222 | 0.295735 | 0.030579 | -35.67094 | 3   |
| 1.730615 | 1.850418 | 1.657375 | 0.307343 | 0.117205 | -35.60568 | 4   |
| 1.712643 | 1.856407 | 1.624755 | 0.297635 | 3.157747 | -33.80650 | 5   |

\* indicates lag order selected by the criterion  
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
FPE: Final prediction error  
AIC: Akaike information criterion  
SC: Schwarz information criterion  
HQ: Hannan-Quinn information criterion

من الجدول، يتضح أن خمسة معايير HQ-LR-FPD-AIC-SC اتفقت على اختيار فترة واحدة Lag، وعليه سيتم اختيار فترة واحدة لتقدير النموذج.

**2- التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL .**  
تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL بعد ان تم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية توصلنا إلى أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة (1)، لهذا سوف نقوم باستخدام منهج ARDL لاختبار التكامل المشترك (منهج إختبار الحدود)، كما يعتبر نموذج ARDL من أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا الورقة البحثية البالغة 36 مشاهدة ممتدة من عام 2010 إلى 2018، قام كل من Pesaran (1997) و Shinand And Sun (1998)، Pesaran2001 (حسام داود ، 2013)، حيث أن هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، و يمكن تطبيق ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستويات (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) أو خليط من الاثنين و لكن يجب ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) .

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معاملات الأجل الطويل وكذا معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية F من خلال اختبار والد حيث يتم اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج يعني غياب علاقة توازنيه في المدى الطويل.

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار والد نقوم بمقارنة إحصائية F مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et Al، و نجد من الجداول قيم حرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق Pesaran بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى و المتغيرات المتكاملة عند إذا وجدنا أن قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية عدم أي نقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية عدم و بالتالي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل. بالنسبة للسلاسل الزمنية التي نحاول دراستها فقد وجدناها ساكنة من الدرجة الأولى و بالتالي يمكننا إجراء اختبار ARDL عليها .

**نتائج تقدير نموذج ARDL**

ARDL Long Run Form and Bounds Test  
Dependent Variable: D(RER)  
Selected Model: ARDL(4, 11)  
Case 2: Restricted Constant and No Trend  
Date: 07/15/24 Time: 12:33  
Sample: 1970 2023  
Included observations: 43

| Conditional Error Correction Regression |             |            |             |          |
|-----------------------------------------|-------------|------------|-------------|----------|
| Prob.                                   | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
| 0.0623                                  | 1.948049    | 0.112328   | 0.218821    | C        |
| 0.0140                                  | -2.636269   | 0.132379   | -0.348986   | RER(-1)* |
| 0.0040                                  | 3.155403    | 4.31E-05   | 0.000136    | EXD(-1)  |



|        |           |          |           |             |
|--------|-----------|----------|-----------|-------------|
| 0.3146 | 1.025475  | 0.163874 | 0.168048  | D(RER(-1))  |
| 0.1464 | -1.497211 | 0.170809 | -0.255738 | D(RER(-2))  |
| 0.0337 | 2.241701  | 0.311150 | 0.697505  | D(RER(-3))  |
| 0.8320 | -0.214288 | 0.000101 | -2.16E-05 | D(EXD)      |
| 0.8966 | -0.131257 | 0.000110 | -1.44E-05 | D(EXD(-1))  |
| 0.0311 | -2.279621 | 0.000110 | -0.000251 | D(EXD(-2))  |
| 0.1002 | -1.704456 | 0.000117 | -0.000200 | D(EXD(-3))  |
| 0.2027 | -1.307004 | 0.000113 | -0.000148 | D(EXD(-4))  |
| 0.0102 | -2.771380 | 0.000122 | -0.000338 | D(EXD(-5))  |
| 0.7482 | -0.324467 | 0.000130 | -4.21E-05 | D(EXD(-6))  |
| 0.0332 | -2.249569 | 0.000147 | -0.000330 | D(EXD(-7))  |
| 0.2263 | -1.239304 | 0.000148 | -0.000183 | D(EXD(-8))  |
| 0.0439 | 2.117584  | 0.000143 | 0.000302  | D(EXD(-9))  |
| 0.0001 | -4.434552 | 0.000168 | -0.000747 | D(EXD(-10)) |

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation  
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Prob.  | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|--------|-------------|------------|-------------|----------|
| 0.0309 | 2.281675    | 0.000171   | 0.000390    | EXD      |
| 0.0176 | 2.535789    | 0.247268   | 0.627018    | C        |

$$EC = RER - (0.0004 * EXD + 0.6270)$$

Null Hypothesis: No levels  
relationship F-Bounds Test

| I(1)                      | I(0)  | Signif. | Value    | Test Statistic     |
|---------------------------|-------|---------|----------|--------------------|
| Asymptotic:<br>n=1000     |       |         |          |                    |
| 3.51                      | 3.02  | 10%     | 4.843187 | F-statistic        |
| 4.16                      | 3.62  | 5%      | 1        | k                  |
| 4.79                      | 4.18  | 2.5%    |          |                    |
| 5.58                      | 4.94  | 1%      |          |                    |
| Finite<br>Sample:<br>n=45 |       |         |          |                    |
| 3.73                      | 3.19  | 10%     | 43       | Actual Sample Size |
| 4.46                      | 3.877 | 5%      |          |                    |
| 6.193                     | 5.607 | 1%      |          |                    |
| Finite<br>Sample:<br>n=40 |       |         |          |                    |
| 3.73                      | 3.21  | 10%     |          |                    |
| 4.523                     | 3.937 | 5%      |          |                    |
| 6.333                     | 5.593 | 1%      |          |                    |

المصدر: من أعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews 09

نجد من الجداول قيم حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى 5%، أي نقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. يتضح وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج وذلك نظرا لأن قيمة احتمالية  $F$  أقل من 5% وإحصائية  $F$  نفسها أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة الخاصة بحساب Pesaran 1% كما نلاحظها في الجدول السابق. من خلال جدول إن معلمة تصحيح الخطأ تساوي  $(-0.000747)$  ونلاحظ أنها معنوية والإشارة السالبة تزيد من صحة ودقة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل حيث بلغت هذه السرعة 0.000747% في الفترة الواحدة.

### 3- التقييم القياسي:

ومن خلال المعيار القياسي إلى معرفة مدى مطابقة فروض الاساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف باختلاف الطرق القياسية ولذلك يترتب على الباحث قبل اعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة، أي لا يحتوي النموذج على مشاكل القياس. / اختبار مشكلة إختلاف التباين Heteroskedasticity Test :

#### Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

|        |                      |          |                     |
|--------|----------------------|----------|---------------------|
| 0.0000 | Prob. F(17,9)        | 18.91165 | F-statistic         |
| 0.0698 | Prob. Chi-Square(17) | 26.26475 | Obs*R-squared       |
| 0.9430 | Prob. Chi-Square(17) | 8.910599 | Scaled explained SS |

المصدر: من أعداد الباحث بناء على مخرجات  
Eviews 09

من خلال نتائج الجدول نجد أن القيم الاحتمالية للأختبار أكبر من 5% وبالتالي أن النموذج لا يعاني من مشكلة إختلاف التباين.

1 / إختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام إختبار LM TEST :

#### جدول (7) Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

|        |                     |          |               |
|--------|---------------------|----------|---------------|
| 0.9990 | Prob. F(2,7)        | 0.000974 | F-statistic   |
| 0.9963 | Prob. Chi-Square(2) | 0.007514 | Obs*R-squared |

المصدر: من أعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews 09



من خلال نتائج الجدول (7) نجد أن القيم الاحتمالية لاختبار LM TEST أكبر من 5% وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن بواقي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

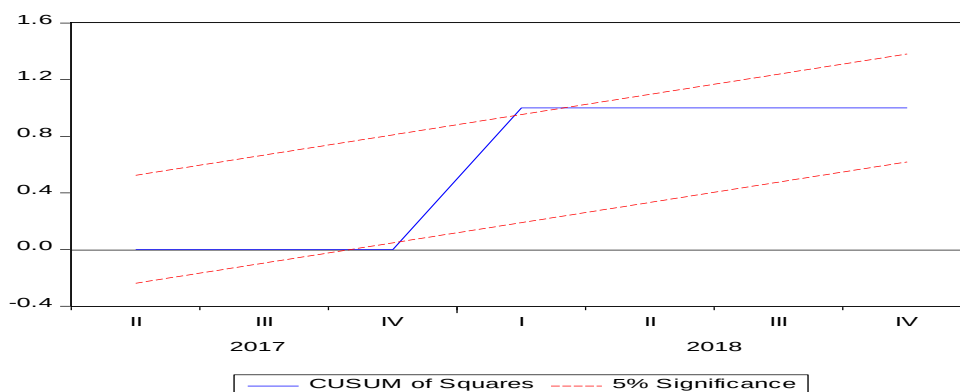
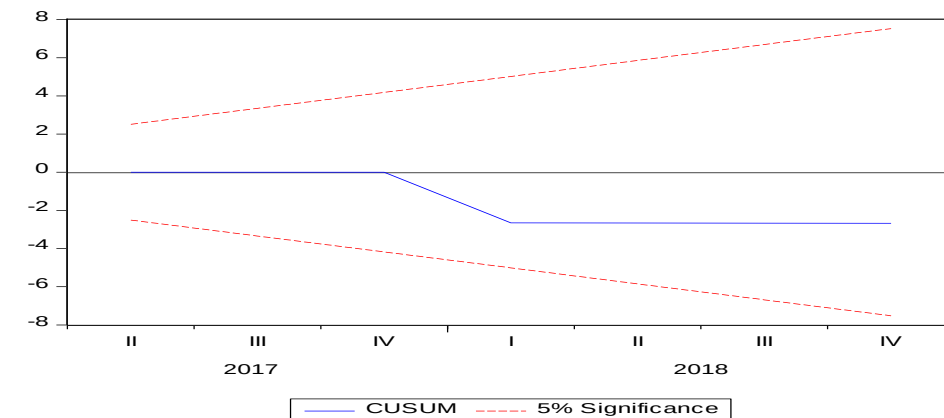
ب / اختبار استقرار النموذج

صياغة الفروض:

فرض العدم: المعالم مستقرة

الفرض البديل: المعالم غير مستقرة.

آلية إتخاذ القرار : آلية إتخاذ القرار في اختبارات الاستقرار بسيطة، حيث يتكون كل اختبار من حدين أعلى وأسفل (باللون الاحمر) يتوسطه مسار المعالم (باللون الازرق)، وقاعدة إتخاذ القرار هي إذا وقع خط مسار الاختبار (باللون الازرق) بين الحدين الأعلى والأسفل (باللون الاحمر) ولم فإننا سوف نقبل فرض العدم الذي يعني يتجاوز مسار الحد الأعلى أو الحد الأسفل أو الحدين معاً أن معالم النموذج مستقرة والعكس صحيح. بمعنى إن تجاوز مسار الاختبار الحد الأعلى أو الأسفل فإننا سوف نقبل الفرض البديل الذي يشير الى عدم إستقرارية معالم النموذج و الشكل رقم (3) يوضح ذلك.:



مخرجات المصدر: من أعداد الباحث بناء على مخرجات 09 Eviews

نلاحظ من الشكل ان معالم الاختبار مستقرة وبذلك نقبل فرض العدم بان البيانات مستقرة.

#### المعنوية الكلية للنموذج F-STATISTIC :

القيمة الاحتمالية الاختبار F تساوي 0.0000 وهي أقل من مستوى الدالة الاحصائية حتى عند مستوى المعنوية 1% وهذه تعتبر دلالة على المعنوية الكلية للنموذج.

#### 1-4 - نتائج الدراسة Results and Discussion

الهدف هذه الدراسة هو معرفة أثر الائتمان المصرفي المحلي على سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الليبي من الفترة 1970 الى الفترة 2023 ، وبذلك تم تقدير نموذج قياسي يتضمن متغير مستقل الائتمان المصرفي المحلي EXD، ومتغير تابع هو سعر الصرف الحقيقي RER خلال الفترة الزمنية من 1970م الى 2023 م وتم توفير البيانات عن هذه المدة، واستخدام بيانات سنوية ، وتم الحصول على 54 مشاهدة ، وكما هو معلوم فأن بيانات السلاسل الزمنية غالبا ما تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لذلك أخضعت على التوالي إلى اختبار السكون والتي تشير النتائج إلى أن القيمة الإحصائية ( ديكي- فولر) المحسوبة اكبر من القيمة  $\tau$  الجدولية عند مستوى 5% ، بعد أخذ الفروقات الاولى لتكون كل متغيرات الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى (1) عند مستوى معنوية 5%. أي وجود علاقة توازن طويل الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وطبقا لهذه النتيجة فإنه يمكن تطبيق نموذج VECM هو نموذج تصحيح الخطاء وكانت النتائج على النحو التالي:

1. اختبار وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج السابق يتضح وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج وذلك نظرا لأن قيمة احتمالية F أقل من 5% وإحصائية F نفسها أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة الخاصة بحساب Pesaran كما نلاحظها في الجدول السابق.

2- Ect (معامل تصحيح الخطأ) معنوي عند مستوى 5%؛ وبأشارته سالبة. هذه النتيجة جيدة قياسياً، وهذا يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

3- معنوية RER عند فترة الأبطاء الاول على النموذج عند مستوى معنوية 5%.

4- معنوية EXD عند فترة الابطاء الاول في التأثير على النموذج عند مستوى معنوية 5%.

5- معنوية الحد الثابت c عند مستوى معنوية 5%.

- 6- قيمة معامل التحديد  $0.61 =$  وهذا يعني أن 61% من التغيرات الحادثة في RER سببها التغير الحادث في EXD. والباقي يرجع لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.
- 7- جاءت قيمة F الاحصائية معنوية عند مستوى 5%، وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويصلح لتفسير التغيرات الحادثة في سعر الصرف.
- 8- توضح نتائج اختبار  $Lm$  أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.
- 9- اختبار مشكلة إختلاف التباين نجد أن القيم الاحتمالية للاختبار أكبر من 5% وبالتالي أن النموذج لا يعاني من مشكلة إختلاف التباين.
- 10- اختبار استقرار النموذج نلاحظ من الرسم البياني ان معالم الاختبار مستقرة وبذلك نقبل فرض عدم بان البيانات مستقرة.
- 5- 1 - اختبار فرضيات الدراسة:

1- هناك علاقة سالبة بين الائتمان المصرفي المحلي وسعر الصرف الحقيقي في ليبيا. جاءت إشارة الإئتمان المحلي EXD سالبة و معنوية وتتفق مع النظرية الاقتصادية حيث بلغت قيمة  $\beta_6$  (-0.1390)، ويعزى هذا الارتفاع في حجم الإئتمان في العام 2002م إلى التوسع في منح القروض السكنية والزراعية وقروض التحول للإنتاج، أي زيادة العرض النقدي بطريقة غير مباشرة من خلال زيادة الإئتمان المحلي، وبدوره سبب انخفاض RER ، وبالتالي كان له تأثير سلبي على إستقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من : دراسة Edwards 1989 و دراسة Mamta B. Chowdhry 1999، ودراسة Prema-chandra & Sarath Rajapatirana 2003)

قيم هذا المتغير EXD جاءت (-0.1390) في المدى الطويل، بمعنى أن إحداث زيادة بمقدار 1% في EXD تؤدي إلى ارتفاع RER بمقدار 13.90 %، في حالة ثبات المتغيرات الأخرى وذلك في الأجل الطويل، فزيادة التوسع EXD ستؤدي إلى زيادة السيولة النقدية، ومن ثم إلى زيادة الطلب الكلي، مما سيترتب على ذلك زيادة في المستوى العام للأسعار، وبذلك يرتفع التضخم وينخفض سعر الصرف الحقيقي RER، ونظرية كمية النقود تؤيد ذلك، وهذا ما حدث في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

## 1- وجود علاقة توازن طويل الأجل بين المتغيرات محل الدراسة

اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج السابق يتضح وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج وذلك نظرا لأن قيمة احتمالية  $F$  أقل من 5% وإحصائية  $F$  نفسها أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة الخاصة بحساب Pesaran 1%.

3- عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة. يستخدم معامل التحديد المعدل لقياس القدرة التفسيرية للنموذج ويدل معامل التحديد المعدل  $R^2$  على أن المتغيرات التفسيرية المضمنة في النموذج مسئولة بنسبة 61% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل، والباقي 1% عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى العشوائية الغير المضمنة في النموذج وهذه تعتبر دلالة على جودة توفيق النموذج، والقيمة الاحتمالية لاختبار  $F$  تساوي 0.0000 وهي أقل من مستوى الدالة الإحصائية حتى عند مستوى المعنوية 1% وهذه تعتبر دلالة على المعنوية الكلية للنموذج.

## 6- 1 - التوصيات: وبناء على ذلك أوصت الدراسة بما يلي:

- 1- ضرورة مراجعة سعر الصرف نتيجة لتغير ظروف التثبيت المعتمدة عام (2003) مقارنة بالوضع الحالي لضمان التوازن بين قوة العوائد الخارجية وقوة الرفاهية والاستثمار.
- 2- ضرورة ضبط الائتمان المصرفي المحلي وتوجيهه نحو المشروعات الخاصة الضرورية والمحقة للنمو.
- 3- يجب على السلطات الحكومية ضبط الإنفاق العام من خلال تنظيم مكوناته وتوجيهها باتجاه تقليل التوسع التضخمي، وهذا لا يعني بطبيعة الحال خفض حجم الإنفاق.
- 4- ضرورة العمل على خلق وتفعيل سياسة اقتصادية قادرة على سحب السيولة.
- 5- إجراء بعض الدراسات لتقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على المتغيرات الاقتصادية حتى يساعد على معرفة نجاح السياسات أو فشلها.

## 7-1 - المراجع References

- 1- أبولسين، أحمد. 2000. " ص 89، النفط والنمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، 1960-1990". رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة لندن،
- 2- احمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
- 3- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، " 1991 - الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، بيروت.
- 4- خطيب، منال، " 2004 - تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية"، رسالة ماجستير، جامعة حلب.
- 5- بلعجوز، حسين، " 2005 - إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " تقنيات، جامعة جيج الجزائر، يومي 7 - 6 جوان 2005 .
- 6- الخطيب، سمير، 2005 - ، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف" ، الإسكندرية.
- 7- الغالبي، عبد الحسين جليل، 2002 ، "سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه" ، أطروحة دكتوراة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- 8- صقر، احمد صقر 1983 " .النظرية الاقتصادية الكلية" ، وكالة المطبوعات، الكويت.
- 9- علي، عبد المنعم السيد، وآخرون " 1986 نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت.
- 10- رمزي زكي، 1987، ص 107، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 11- الدجيلي قاسم والفرجاني على (2001م) "الاقتصاد الكلي) فاليتا - ELGA \* النظرية والتحليل \* منشورات مالطا.
- 12- نبيل هني، وزهير غراية(2012) " اختبار نموذج السير العشوائي لحركة أسعار الأسهم " ،جامعة محمد خيضر بسكرة -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، العدد(11).
- 13- مصرف ليبيا المركزي "السلسلة الزمنية لصادرات PDF 2003 م" ملف على صيغ - والواردات 1954 على موقع المصرف المركزي بشبكة المعلومات لدولية [www//htl.cld.gov.ly](http://www.htl.cld.gov.ly)
- 14- مصرف ليبيا المركزي. "1998. التقرير السنوي الثاني ولأربعون.



- 15- مصرف ليبيا المركزي. "2000. التقرير السنوي الرابع الأربعين"، للسنوات المالية.
- 16- مصرف ليبيا المركزي. "2002. التقرير السنوي الخامس الأربعين" السنة المالية.
- 17- مصرف ليبيا المركزي. 2010. تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا. ورقة عمل مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثون. طرابلس. ستمبر.
- 18- الهيئة القومية للبحث العلمي. "2002. الاقتصاد الليبي". منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية.
- 19- Alhdiy, F. M., Johari, F., Daud, S. N. M., & Rahman, A. A. 2015. Short and Long Term Relationship between Economic Growth and Unemployment in Egypt: An Empirical Analysis. Mediterranean Journal of Social Sciences, 6(4), 454.
- 20- Hussain, T., Siddiqi, M. W., & Iqbal, A (2010) "A Coherent Relationship between Economic Growth and Unemployment: An Empirical Evidence from Pakistan" International Journal of Human and Social Sciences 5:5 2010.
- 21- Esra Kabaklarli, et.al (2011)" Economic Determinants of Turkish youth Unemployment Problem: Co integration Analysis" International Conference on Applied Economics – ICOAE 2011 .